

مناسبة

إدارات المدارس: لا تأجيل للعام الدراسي

ليس وارداً أن تعدّل روزنامة مواعيد بدء العام الدراسي، سواء في المدارس الرسمية أو الخاصة «ونتعامل مع المفاجآت عند حدوثها». هكذا، تجاوز اللقاء بين وزارة التربية واتحاد المؤسسات التربوية الخاصة العنوان الأمني إلى التخطيط التربوي

فانت الحاج

يتردد سائق التاكسي في حجز مقاعد لابنائهم في السنة الدراسية الحالية. يقول إنه طلب من زوجته أن تسجّل الأولاد في 15 أيلول، عملاً بقاعدة «خبي قرشك الأبيض ليومك الأسود». يريد الرجل أن يتبين الخبر اليقين بالنسبة إلى الضريبة الأميركية على سوريا قبل إنجازه هذه الخطوة المكلفة على حد تعبيره «منخلي المصري معنا بركي هربنا». مثل هذه الشهادة وشهادات أخرى كثيرة لا تقنع أمين سر جمعية المبرات الخيرية

إبراهيم علاء الدين «فمعاينة مدارسنا تكشف انتظار الكثيرين بالساعات لتسجيل أولادهم». المدير العام لجمعية التعليم الديني محمد سماحة هو أيضاً لا يجد أن هذه الشهادات مؤثر لرصد حركة التسجيل في المدارس الخاصة. فالرجل قلل من تأخير الهاجس الأمني في إقبال التلامذة، وخصوصاً أن «ورشة التسجيل في مدارسنا تكون شبه منجزة في نهاية العام الدراسي الماضي لتستكمل بعض الأماكن الشاغرة بتلامذة جدد». رفض سماحة بشدة أن يصوّب النقاش في الاجتماع

زيادة الأقساط أو بسبب الوضع الأمني. ويكشف أننا «نتبادل المعلومات مع مديرية المخابرات وقيادة الجيش بهدف توفير الأمن على الطرقات المؤدية إلى المدارس وفي محيط المؤسسات عبر إبلاغنا بشأن السيارات المشبوهة». لا يبدو عازار قلقاً من الواقع على الأرض، إذ «لا شيء يمنعنا من بدء الدراسة وستعاطى مع المفاجآت فور حدوثها، فقد مررنا بظروف أقسى ولم نرجع العام الدراسي». ما يقلق الرجل أكثر هو قانون تنظيم الموازنة المدرسية الرقم 515 الصادر في عام 1996 والمعتل على قاعدة «قانون... لا قانون»، مطالباً بتمديد العمل به أو بتعديله أو حتى بإلغائه. يقول إن إدارات المدارس تلزم بروحية هذا القانون في زيادة الأقساط التي تراعى أعباء الضمان وصندوق التعويضات وقوانين الزيادات على الرواتب، وهي تقدم موازنتها إلى مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية قبل 31 كانون الثاني، التي تدقق في الزيادات كي لا تكون عشوائية. برأي الإدارات اتباع الشفافية لتجنب زيادات غير مبررة.

ما لاحظته الأمين العام لنقابة أصحاب المدارس الإفرادية الخاصة جان كلود صعب هو التأخير في التسجيل وميل البعض إلى الانتقال إلى المدارس الرسمية لعدم الالتزام بالعام الدراسي ولتخفيف الأعباء المادية تحسباً لتطورات الوضع الأمني. لكن ذلك لا يؤثر كما قال على جهوزية المدارس للتخطيط لعام دراسي هادئ، وبعضها بدأ التدريس ولا سيما الذين يعتمدون المنهج الأجنبي مثل البكالوريا الفرنسية والبكالوريا الدولية وصفوف الشهادات الرسمية، على أن تنتظم الدراسة في معظم المدارس ابتداءً من الأسبوع الأخير من أيلول.

الذي عقد أمس بين المدير العام للتربية فادي يرق واتحاد المؤسسات التربوية الخاصة في وزارة التربية، باتجاه التركيز على وضع البلد وانعكاسه على التحضيرات للعام الدراسي. أصر على أن تكون الانطلاقة طبيعية وضرورة السير بالتخطيط التربوي، على أن تترك مهمة تأمين السلامة العامة للأطفال في عهدة الأجهزة الأمنية «ولا مانع من التنسيق بيننا وبينها». أيد يرق هذا التوجه، انطلاقاً من «خطتنا الواضحة القائمة على عدم تعديل روزنامة المواعيد، بحيث تبدأ الدراسة في المدارس الرسمية في 23 الجاري، فيما تترك الحرية للمدارس الخاصة لتحديد مواعيدها تبعاً لخصوصية كل منها. وقد لمست الجهوزية التامة لديها من خلال اتصالاتي الشخصية بكل منها». ويتوقع أن تزيد وتيرة التسجيل ابتداءً من الأسبوع المقبل. وينفي المدير العام أن يكون قد تبلغ حتى الآن بحالات أساتذة يريدون نقل عناوين مدارسهم بسبب التفجيرات الأمنية. برأيه، العجز المالي المتمثل بعدم وجود موازنة منذ 2005 والنقص في معلمي الملاك هما التحديان الأساسيان للاستقرار التربوي في التعليم الرسمي، وخصوصاً مع تدفق أعداد التلامذة السوريين.

ممثلو أصحاب المدارس الخاصة الذين حضروا الاجتماع تناغموا هم أيضاً مع موقف تحطى الوضع الأمني إلى عناوين إدارية تقنية وتربوية، وإن كانوا بحثوا المشاركة في التقويم الوطني للتأهب لحالات الطوارئ وهي دراسة تعدها الجامعة الأميركية في بيروت ومتصلة بشكل أو بآخر بالعنوان الأمني. ومع ذلك، لا ينفي الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب بطرس عازار البطء في حركة التسجيل في عدد محدود من المدارس، إما بسبب التخوف من

التنسيق مع القوى الأمنية لتأمين سلامة التلامذة (مروان بو حيدر)



القرطاسية «برستيغ» الصفار

ليس أصعب على الأهل من قول كلمة «لا» لأولادهم، المتطلّعين بالحاح إلى محفظة أعجبتهم أو حذاء فضّلوه على غيره. تدرك الشركات هذه الحقيقة، كما تدرك المدارس أهمية التعليم، فيقع الأهل فريسة الاثننين

هديك ضررور

تقترب بتول (5 أعوام) من أمها، المشغولة مع صاحب المكتبة، وتشدّ ثوبها. لا تعيرها اهتماماً. تصرّ الفتاة، الدامعة العينين، على مقاطعة الحديث، فتعتمد إلى شدّ الثوب مرة أخرى لتهمس في أذن أمها بأنها لا تريد الأغراض التي انتقتها لها؛ لأن الرسوم الموجودة عليها ليست لـ«دورا» (الشخصية الكرتونية) الأصلية! يصعب معرفة كيف ميّزت هذه الطفلة بين دورا الأصلية، أو غير الأصلية، وخصوصاً أن من يدخل أي مكتبة هذه الأيام، يشعر بأنه دخل مدينة ملام أو محلّ ألعاب للأطفال. رسومات «بن تن» و«سبونج بوب» و«دورا» و«بيتر بان» وغيرها تغزو كل شيء: الحقايق والدفاتر والمحافظ الصغيرة، حتى الأقلام والحيايات. كلها معروضة، بالوان فاقعة، تبرز صراخ الصغار المندفعين نحو انتقاء قرطاسيتهم «على ذوقهم». فعندما يصطحب الأهالي أطفالهم لشراء

القرطاسية، سيكون من الصعب إقناعهم بأولويات المتانة، الجودة، أو حتى الوفر المادي. وهذا ما يؤكده أصحاب المكتبات. يشير أحدهم إلى أن معظم الأطفال الذين يرافقون أهاليهم، يدخلون إلى المكتبة وهم يعرفون عمّا يبحثون، محمّلين بتصورات مسبقة أشبعهم بها الإعلان، إضافة إلى رغبة في تقليد الرفاق، أو التفوق عليهم، سواء بالمشاركة، السعر أو حتى الشخصية الكرتونية. ولا ينكر عدد منهم أنهم غالباً ما يستغلون هذا الوضع، فيتعمد بعضهم استراق السمع إلى الحوار، أو قل الشجار، الذي سرعان ما ينشب بين الأهل ذوي الإمكانيات المحدودة وأبنائهم اللجوجين كي يستنجوا ما يطلبونه ليسوقوا له.

تقول حنان، والدة لطفلين، إن ولديها يرافقانها دائماً لأنهما غالباً ما يكونان قد وضعا تصوّراً لشكل القرطاسية التي يريدانها ونوعيتها. وقد لاحظت أن فنوات الرسوم المتحركة التلفزيونية تؤدي دوراً أساسياً في تحديد خياراتهم، شاكبة من الحيرة التي تقع فيها بين إرضاء متطلبات أبنائها والبقاء ضمن الميزانية المحددة.

فلو أزم القرطاسية تحتاج إلى رصد ميزانية خاصة بها، تختلف باختلاف النوعية والموضة، وهي قد تصل أحياناً إلى \$400 للتلميذ، بحسب ما يقول أحد أصحاب المكتبات. وهو رقم غير مبالغ فيه إذا لاحظنا أنّ أسعار الحقايق تراوح بين 60 ألف ليرة لبنانية و300 ألف. أما محفظة الأقلام، فيبدأ سعرها بـ8 آلاف ليرة ويرتفع ليتعدى أربعين ألفاً. حتى اللوازم البسيطة من مبراة وممحاة يتجاوز سعرها أحياناً خمسة آلاف ليرة.

إقناع الأولاد بعدم الاستجابة للمغريات الاستهلاكية صعب جداً

يشترى الأولاد هذه اللوازم ويذهبون إلى المدرسة، للتباهي بالدرجة الأولى، تقول منال المدرّسة في الصفوف الابتدائية. فقد لاحظت أنه مع مطلع كل عام دراسي «يعرض الأطفال قرطاسيتهم بنحو مبالغ

فيه، حتى إنني بتّ أتعرف إلى الموضة الرائجة من خلال مراقبتي لقرطاسيتهم، إذ غالباً ما تكون شبيهة موحدة بين التلاميذ في بعض الصفوف».

هذا الاهتمام بشكل القرطاسية يسميه بعض الأهالي «هوساً». وفيما يرجّحون أن يكون السبب الغيرة من رفاقهم في الصف، أو الرغبة في التميز عنهم، إلا أننا للأطفال رأياً آخر. فهذا حمزة، ابن السبعة أعوام، مقتنع بأن سبب إصراره على شراء أقلام «بن تن» هو قدرة هذه الأقلام على جعله يكتب بشكل أفضل! تماماً كملك، ابنة الست سنوات، التي تفضّل أن تستخدم أغراض «دورا» في حصة الإنكليزي خصوصاً؛ «لأن بطلة المسلسل الكرتوني تعلم الأطفال الإنكليزية»، وهذا يعني أنها ستدرس

بشكل أفضل وتحرز نتائج مميزة. هذه المشكلة، التي يراها بعض الأهل حقيقية، ليست سهلة الحل. إذ يؤكد الباحث في «السلوك الاستهلاكي» حسين نضار أن «الشركات المنتجة تعمد إلى استئثار نقاط معينة عند الأطفال، بحيث يشعر الطفل بأنه يعبر عن نفسه عند شرائه رسوماً لشخصياته الكرتونية المفضّلة، ويرى أنه يقوم بعملية تمّام معها». ويرى نضار أن «دور الأهل في منع أولادهم من الاستجابة لمغريات الرسومات الكرتونية صعب جداً؛ لأن تعلق الأطفال بأفلام الكرتون هو مشكلة واقعة مسبقاً، وبالتالي يجب أن يكون هناك توجيه عام من قبلهم يبدأ بمراقبة تعرّضهم لهذه الأفلام لمحاولة ضبط تعلقهم فيها».

يدخل الأطفال إلى المكتبة وهم يعرفون عمّا يبحثون (مروان طحطح)

